### 36 رسالة مدرجة على جلستي 11 و12 يوليو الجاري منها «الإسكان» و«المعاقين» و4 طلبات مناقشة حول ارتفاع الأسعار وحرق المصحف والوظائف القيادية

# جدول مزدحم لمجلس الأمة.. و«البديل الاستراتيجي» على رأس القائمة

جدول مزدحم لمجلس الأمة

**الخطاب الأميري والاستقالة المقدمة من رئيس ديوان المحاسبة من ضمن بنود جدول الأعمال**

**طلبان بتشكيل لجنتين مؤقتتين لمتابعة مشاكل المناطق الجنوبية والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي**

**الجدول يحتوي على تقارير اللجان البرلمانية بشأن قوانين العمالة المنزلية والاستيراد والصكوك الحكومية**

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية غدا الثلاثاء وبعد غد الأربعاء الموافقين 11 و12 يوليو للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 11 بندا و27 فقرة.

ومدرج على الجدول 36 رسالة واردة و168 شكوى وعريضة، والاستقالة المقدمة من رئيس ديوان المحاسبة، والخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر.

ويحتوي الجدول 4 طلبات بتخصيص جزء من الجلسة لمناقشة موضوعات حادثة حرق المصحف الشريف والبديل الاستراتيجي ومراقبة الأسعار والزيادات المفتعلة وتسكين شواغر المناصب القيادية.

وأدرج على الجدول طلبان بتشكيل لجنة مؤقتة لمتابعة مشاكل المناطق الجنوبية، وتشكيل لجنة مؤقتة بشأن الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

ويحتوي الجدول على تقارير اللجان البرلمانية بشأن قوانين العمالة المنزلية والاستيراد والصكوك الحكومية، بالإضافة إلى 12 تقريرا للجنة الشؤون الخارجية بشأن عدد من الاتفاقيات بين الكويت ومختلف دول العالم، وإلى التفاصيل:

البند الاول: التصديق على المضبطة التالية: "١٤٩٥" بتاريخ 20/6/2023

البند الثاني:

اولا: كشف الأوراق والرسائل الواردة:

أدرج على جدول أعمال الجلسة 36 رسالة واردة لمناقشتها خلال الجلسة.

ثانيا: كشف العرائض والشكاوى.

أدرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل 168 شكوى وعريضة للنظر فيها خلال الجلسة.

البند الثالث: الإحالات "حسبما هو وارد في الكشوف المرفقة"

البند الرابع: الاستقالة المقدمة من رئيس ديوان المحاسبة.

البند الخامس:

٤- الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠/٦/٢٠٢٣م.

"للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري"

البند السادس: طلبات المناقشة.. أدرج على جدول أعمال الجلسة 4 طلبات مناقشة جاءت على النحو التالي:

-1 طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ثلاث ساعات من جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها 11 يوليو2023 لمناقشة التعرض لمقدسات ديننا الإسلامي والعداء السافر على حرق المصحف الشريف في السويد وتداعيتها والوقوف وقفة جادة تجاه هذا التعرض.

-2 طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها 11 يوليو 2023 لمناقشة البديل الاستراتيجي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

-3 طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها 11 يوليو 2023 لمناقشة مراقبة الأسعار وضبط الزيادات المفتعلة ومراقبة أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية والغذائية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

-4 طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء لمناقشة تسكين شواغر المناصب القيادية والأسس والمعايير التي تتبعها في التعيينات لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

البند السابع: طلبات تشكيل لجان مؤقتة

أدرج على جدول أعمال الجلسة طلبان لتشكيل لجان مؤقتة على النحو التالي:

-1 طلب مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة بشأن متابعة وحلول المشاكل التي تعاني منها المناطق الجنوبية "مدينة صباح الأحمد، الوفرة السكنية، ضاحية علي صباح السالم، الخيران السكنية".

-2 طلب مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة بشأن الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

البند الثامن: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين

-1التقرير الرابع والثمانون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن: مشروع القانون في شأن العمالة المنزلية.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-2التقرير الثالث عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون في شأن الاستيراد.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-3التقرير السابع والثلاثون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون في شأن الصكوك الحكومية.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

البند التاسع: تقارير لجنة الشؤون الخارجية

-1التقرير السادس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

2 – التقرير السابع عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا بشأن التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

3 – التقرير الثامن عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية بشأن حصانات وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي في دولة الكويت.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-4 التقرير الأول للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المغربية.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-5 التقرير الثاني للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية بشأن حصانات وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي في دولة الكويت.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-6 التقرير الأول للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت ممثلة بالإدارة العامة للجمارك الكويتية وحكومة جمهورية كوريا ممثلة بهيئة الجمارك الكورية في مجال التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-7 التقرير الثاني للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية للتعاون في مجال الاستخبارات.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-8 التقرير الثالث للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية حول إنشاء المعهد العالمي للنمو الأخضر.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-9 التقرير الأول للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على البروتوكول العربي لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال "الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية".

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-10 التقرير الثاني للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على البروتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح "الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية"

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-11 التقرير الثالث للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مشروع قانون انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية نيروبي الدولية لإزالة الحطام لعام ٢٠٠٧.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

-12 التقرير الرابع للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية مصر العربية للتعاون في المجال الأمني.

"أدرج طبقا لنص المادة "١٠٩" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة"

البند العاشر: كتب الحكومة

-1 الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

-2 كتاب موجه من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن التقرير نصف السنوي الأول للهيئة عن العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والذي صدر ليغطي الفترة من يناير ٢٠٢٠ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، متضمنا حصرا لأنشطة وجهود الهيئة الفنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تضمنه ما رصدته "نزاهة" كافة خلال تلك الفترة من سلبيات ومعوقات وما تقترحه الهيئة من توصيات لإزالة أسباب تلك السلبيات والمعوقات.

البند الحادي عشر: ما يستجد من الأعمال. "أ

# الحكومة تطلب من «الداخلية والدفاع البرلمانية» تأجيل «المفوضية العليا» إلى حين تقديم مشروعها

طلبت الحكومة في اجتماع لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية تأجيل مناقشة مقترح المفوضية العليا للانتخابات ريثما تقدم الحكومة مشروع قانون ليتم دمجه مع الاقتراح بقانون تمهيدا لرفع تقرير متكامل يمزج بين المشروع والاقتراح ليدرج على جلسات يوليو الجاري.

وقال عضو لجنة الداخلية والدفاع خالد الطمار إن الحكومة أبلغت اللجنة خلال اجتماعها أمس أن مجلس الوزراء سيقوم بدراسة مشروع متكامل حول المفوضية العليا للانتخابات ورفعه إلى مجلس الأمة لإقراره في أقرب وقت.

وأوضح الطمار أن عددا من النواب أبلغوا اللجنة أنهم سيتقدمون باقتراحين بهذا الشأن، مضيفا أن اللجنة في انتظار وصول المشروع بقانون والاقتراحات لدراستها ورفع تقريرها إلى مجلس الأمة في أسرع وقت ممكن.

وذكر الطمار أن لجنة الشؤون المالية والاقتصادية قررت خلال اجتماعها اليوم بإجماع الأعضاء الحاضرين سحب قانون الدين العام المدرج على جدول جلسة يوم الثلاثاء القادم.

وأكد العيسى في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة المالية لم تقر قانون الدين العام لا في مجلس 2023 ولا اللجنة المالية في مجلس 2022.

وأوضح أن المدرج على جدول أعمال المجلس هو قانون حكومي أقرته اللجنة المالية في مجلس 2020 ومازال مدرجا على جدول الأعمال لأنه وفقا للمادة 109من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة القوانين الحكومية المدرجة على جدول الأعمال تظل مدرجة حتى مع المجلس الجديد إلا إذا رأت اللجنةالمعنية سحب القانون وهذا ما تم.

وبين أنه التقى بوزير المالية صباح أمس على هامش اجتماعات اللجان البرلمانية وأبلغه بقرار اللجنة المالية بسحب قانون الدين العام.

وقال العيسى إنه شخصيا لن يوافق على قانون الدين العام إذا كان الهدف منه الاقتراض مقابل تسديد الرواتب، مؤكدا في الوقت نفسه أنه لن يعترض إذا كانت لدى الحكومة وجهة نظر أخرى أو قانون دين عام معني بشكل مباشر ومحدد بتمويل مشاريع تنموية لها عوائد مالية للدولة منخلالها يتم تسديد القروض.وذكر العيسى ان وزير المالية أبلغه أن البديل الاستراتيجي لا يشمل دعمالعمالة، مؤكدا أن هذا الأمر لا يمكن القبول به لأنه سيعزز الفوارق بينموظفي القطاع العام وموظفي القطاع الخاص.

اجتماع لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية

### أكد أن «البديل الاستراتيجي» انحرف عن أهدافه

# العيسى: «المالية البرلمانية» قررت سحب تقرير قانون الدين العام من جدول أعمال الجلسة المقبلة

من اجتماع اللجنة المالية

قال مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب عبدالوهاب العيسى «بعد الاستماع إلى إفادة وزير المالية في اجتماعي لجنتي المالية والميزانيات لا أتوقع أني رى قانون البديل الاستراتيجي النور لا في القريب العاجل ولا في المستقبل القريب»، مبينا أن القانون مدرج على جدول أعمال اللجنة المالية منذ تاريخ 23 ابريل 2015 ، ومضت عليه 8 سنوات حتى الآن والحكومة لا تزال غير قادرة على المضي في تطبيقه.

وبين أن ما استشفه من خلال لقائه مع المسؤولين ومنهم وزير المالية بأنه يوجد هناك خلاف حكومي- حكومي على مشروع قانون البديل الاستراتيجي.

ورأى أن البديل الاستراتيجي انحرف عن أهدافه بعد أن كانت في السابق بأن تكون هناك زيادة بسيطة على ميزانية للدولة لتوحيد سلم الرواتب وإعادة غربلة القطاع العام حتى يمكن الموظف ذو الكفاءة والمجتهد في عمله من نيل الترقيات وزيادة الرواتب.

وأكد أن المطروح الآن بشكل غير رسمي ولا معلن أن البديل يتعلق بزيادة شاملة للرواتب، مبينا ان الحكومة ترفض هذا الأمر.

وحذر من أن هذا الأمر سينتج عنه استقالة موظفي القطاع الخاص من وظائفهم والتحاقهم بالقطاع العام مما سيؤدي إلى زيادة الأعباء المالية وبند الرواتب على القطاع العام.

وقال «لن نسمح بأن يمر قانون البديل الاستراتيجي دون أن نضع بعين الاعتبار موظفو القطاع الخاص وإعادة دراسة دعم العمالة».

إلى ذلك قال العيسى إن لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عقدت اليوم اجتماعها الثالث لمناقشة تعديل أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 والخاص بانتخاب أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بـ«المفوضية العليا للانتخابات» مبينا أن اللجنة استمعت إلى وجهة نظر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد وعدد من قيادات وزارة الداخلية بهذا الشأن وتم إبلاغ اللجنة بوجود مشروع متكامل حول هذا الموضوع لدى مجلس الوزراء وسيناقش غدا في اجتماعه، وستتم إحالته إلى مجلس الأمة في أسرع وقت ممكن.

### خلال اجتماعها بحضور وزير الصحة

# «الشؤون الصحية» توافق على إضافة «ربات البيوت» إلى قانون التأمين الصحي على المتقاعدين

جانب من اجتماع لجنة الشؤون الصحية

وافقت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل خلال اجتماعها أمس الأحد بحضور وزير الصحة د. أحمد العوضي على تعديل بعض أحكام القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين على المواطنين المتقاعدين، بإضافة ربات البيوت إلى القانون.

وقال مقرر اللجنة النائب ماجد المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة وافقت بالإجماع على تعديل القانون، مضيفا " نزف البشرى للمواطنات ربات البيوت بشمولهن بالقانون".

وبين أن التعديل يشمل إضافة إلى المواطنين المتقاعدين المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة.

وأضاف إنه يشمل كذلك الأرملة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة، أو التي تتلقى نصيبها من زوجها المتوفى وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية والتي بلغت 50 سنة ميلادية، وكذلك المطلقة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدة العامة ولا يقل عمرها عن 50 سنة ميلادية.

وبين أن اللجنة أوصت بالإجماع بإضافة شرائح ذوي الإعاقة والشيخوخة فضلا عن تخفيض سن المرأة الكويتية المستحقة للرعاية الصحية في ظل هذا القانون إلى 45 سنة ميلادية.